نصب الخبر مع التقديم وهو كقول بعضهم ملحفة جديدة[1].

ذلك لأن كل فعيل بمعنى مفعول فإنه يكون بغير تاء إلا قليلاً.

ثم قال سيبويه: وتقول: ما عبد الله خارجاً ولا معن ذاهب.

قال الصفار: الذي يضبط به هذا أن تقول: إذا عطفت اسمين أحدهما يصلح أن يكون خبراً للآخر فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يقتضيه فإن اقتضاه لم يكن فيما بعد حرف العطف إلا الرفع قدمت الخبر أو أخرته تقول: ما زيد قائماً بل معن خارج ولا يجوز بل معن خارجاً ولا بل خارجاً معن، لأن ما لا تعمل إذا كان الخبر موجباً أصلاً.

فإن كان حرف العطف لا يقتضي الإيجاب فلا يخلو أن يتقدم الخبر أو لا يتقدم فإن تقدم فإما أن يكون الاسم الذي بعده فيه ضمير أو لا يكون، فإن كان فيه ضمير جاز وجهان رفعهما على الابتداء والخبر ونصب الأول لا على أنه معطوف على المنصوب والمرفوع على المرفوع بل على أن يكون المنصوب معطوفاً على المنصوب والمرفوع فاعل به فتقول ما زيد خارجاً ولا قائماً أبوه، ولا يجوز أن يكون أبوه إلا فاعلاً وإنما لم يجز أن يكون محمولاً على الاسم المرفوع لأنه يؤدي إلى إعمال ما في الخبر مقدماً لأن الواو إذ ذاك تنوب مناب «ما».

استدل الأخفش على صحة العطف على عاملين بأبيات من الشعر ليدلل على أن السماع ورد به ثم قال: (ولا طريق يمنعه قياساً).

رد الصفار: هذا فاسد لأن القياس يمنعه وذلك أن العرب لم تنب قط شيئاً واحداً مناب شيئين إنما وجدناها تنيب الواحد مناب الواحد مثل: (وبلد) تنيب الواو مناب رب.

---

(1) وذلك لأن فعيلاً بمعنى مفعول حكمه ألا تلحقه هاء التأنيث إذ ذكر موصوفه، وجديد في معنى مجدود أي مقطوع، أي حين جدها الحائل أي قعطها.
الكتاب تحقيق هارون 1/60